تقييم وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية
-دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار-

ط.د/جداييني سامية *
مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا
جامعة الشلف – الجزائر
د/سحنون جمال الدين *
المركز الجامعي بتيبازة – الجزائر

Abstract:

Despite the challenges facing the banking system at the regional and international levels, the Islamic banks have been able to reverse the traditional banks and in particular Jordan Islamic Bank for Finance and Investment face of crises and in particular the global crisis in 2008, this bank was characterized by development and high ability to keep up with developments that meet the growing requirements based on the provisions and principles of Islamic law.

The process of assessing the financial performance is considered one of the functions of the administration, and that the most important results of their use, it enables administrators to provide and use available resources more effectively, and in order to achieve Islamic Bank's objectives, and enable this process for the periodic evaluation of the various activities, the selection of the most appropriate tools Financial analysis.

Key words: Islamic banks, Financial performance, Financial ratios

* أستاذ مساعدة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، مايل: Samia8423@yahoo.fr

* أستاذ محاضر قسم أ، المركز الجامعي بتيبازة، جامعة الشلف، مايل: djamelsahnoun69@yahoo.fr

تمهيد:

رغم ما يشهده الاقتصاد العالمي و المنطقة المحيطة من أزمات وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني، فقد استمرت البنوك الإسلامية في النمو و التطور و قد استطاعت أن تحافظ على مكانتها في الساحة المصرفية، وذلك بالتفاعل مع الظروف المحيطة بها، لتعزيز ثقة ورضى المتعاملين بها، فالبنوك الإسلامية استطاعت تطوير و تحسين و تسريع خدماتها المصرفية مقارنة بالبنوك التقليدية التي أصبحت عاجزة أمام أثار الازمة العالمية 2008.

والبنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار صنف كأحسن بنك إسلامي من حيث تقديمه للخدمات المصرفية الإسلامية ضمن قطاع البنوك الإسلامية على المستوى العربي، ودوره الفعال في مجال المسؤولية الاجتماعية، و كذلك تميز البنك باستمرار نمو التمويل الإسلامي ومواصلة تطور الصيرفة الإسلامية و إطلاقها لخدمات و منتجات مبتكرة أثبتت حضورها دوليا.

يعتبر تقييم الأداء المالي من الضمانات الأساسية و اللازمة لنمو و استمرار البنوك عامة والإسلامية خاصة، حيث أن الدراسة تمت على القوائم المالية للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، باعتبار أن القوائم المالية تعد مدخلات للتحليل المالي و هي في نفس الوقت بمثابة المخرجات للنظام المحاسبي، لذلك كان من الضروري دراسة هذه القوائم و تحليلها و تفسيرها، لتكون أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات، و بما يساعد في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في أهمية دور أدوات التحليل المالي في تقييم و تحليل القوائم المالية للبنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار، و ذلك للكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته نحو الافضل أو نحو الاسوأ.

الهدف من الدراسة:

يسعى الباحث لتحقيق الاهداف التالية:

- دراسة و تحليل القوائم المالية للبنك الإسلامي الأردني و اكتشاف مواطن القوة و الضعف فيها.

- دراسة مؤشرات الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار باستخدام النسب المالية للتحليل المالي، و من ثم تحليل هذه المؤشرات و تقيميها و مقارنة تطوراتها خلال فترة الدراسة.

مشكلة الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هو دور أدوات التحليل المالي في تقييم و تحليل الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار؟

منهجية البحث:

بهدف الاجابة على إشكالية البحث اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي بأداتي الوصف و التحليل، فالوصف يظهر من خلال الجانب النظري، أما التحليل فيظهر في الجانب التطبيقي من خلال تحليل القوائم المالية و حساب مؤشرات الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار.

محاور الدراسة:

قسمنا هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

1- الأداء المالي في البنوك (مفهومه–أهميته- أهدافه)؛
2- مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك؛
3- تحليل و تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار.

أولا -الأداء المالي في البنوك (مفهومه–أهميته- أهدافه)

يعد مفهوم الأداء عموما و الأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الإدارية سعة و شمولا إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي شركة، لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة الشركات على اختلاف أنواعها، لذا فإن مفهوم الأداء ليس جديدا على ساحة الأدبيات الإدارية و الدراسات المحاسبية لارتباطه الوثيق بهيكل الرقابة، و لقد سعت الشركات قديما و حديثا إلى تحقيق أهدافها المتمثلة بالكفاءة و الفاعلية التي تمت صياغتها لديمومة الشركة و استمراريتها في ظل ظروف و تحديات حرجة كازدياد حدة المنافسة و استخدام تقنية المعلومات و الاتصالات فضلا عن البحث عن أساليب جديدة و معاصرة تنسجم و التطورات الحاصلة على مستوى البيئة الخارجية كانتشار ظاهرة العولمة و غيرها من المفاهيم الإدارية الحديثة، الأمر الذي استدعى اهتمام البنوك و رفع مستوى أداؤها.

1- مفهوم الأداء المالي في البنوك[1]: يعد الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخداما و قدما لقياس أداء البنك، لأنه يمتاز بالاستقرار و الثبات و يسهم في توجيه البنوك نحو المسار

الافضل و الصحيح، و هناك من الخبراء الماليين و الباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه" وصف لوضع المنظمة الحالي و تحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات و صافي الثروة". و عرف الأداء المالي بأنه" أداء الاعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية، السيولة، ملاءة رأس المال،.....إلخ، و يمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة".

الأداء المالي ما هو إلا" انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية و حساب الأرباح و الخسائر فضلا عن قائمة التدفقات الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة".

2- أهمية الأداء المالي للبنوك:

تحظى عملية تقييم الأداء المالي في البنوك بأهمية بارزة و كبيرة و في جوانب و مستويات عدة و مختلفة يمكن إبرازها في الآتي:

- يبين تقييم الأداء في البنوك قدرة البنك على تنفيذ ما تخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها و الكشف عن الانحرافات و اقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء و الاستمرار في العمل.

- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، و ذلك عن طريق مقارنة نتائج الأداء الفعلي زمانيا في البنك من مدة إلى أخرى، و مكانيا بالبنوك المماثلة الاخرى[2].

- يظهر تقييم أداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، و من ثم تحديد الأولويات و حالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك[3].

- تساعد عملية تقييم الأداء في الافصاح عن درجة الموائمة و الانسجام بين الأهداف و الاستراتيجيات المعتمدة و علاقتها بالبيئة التنافسية للبنك.

- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك، و تحديد دوره في الاقتصاد، و آليات تعزيزه[4].

3- أهداف تقييم الأداء المالي في البنوك:

لعملية تقييم الأداء في البنوك أهداف عدة و متنوعة يمكن عرض أبرزها بالآتي:

- متابعة تنفيذ أهداف البنك المحددة مسبقا، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما و نوعا و ضمن الخطة المرسومة و المدد المحددة لها، و يتم ذلك بالاستناد إلى البيانات و المعلومات المتوافرة عن سير الأداء.

- الكشف عن مواطن الخلل و الضعف في نشاط البنك و إجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، و ذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها و تصحيحها، و العمل على تلافي الوقوع في الأخطاء مستقبلا[5].

- بيان مدى كفاءة استخدام البنك للموارد المتاحة بالصورة المثلى و تحقيق أقصى عائد ممكن و بأقل تكلفة ممكنة في ضوء الموارد المتاحة تلك[6].

- تحديد مسؤولية الأقسام و الفروع المختلفة في البنك من مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي يمارسه البنك من خلال قياس انجازات كل قسم أو فرع و هذا بدوره سيعمل حتما على رفع مستوى الأداء في البنك[7].

- توفير البيانات و المعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنوك إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها و يمكنها من إجراء المتابعة الشاملة و المستمرة لنشاط البنك لضمان تحقيق الأداء الأفضل و المتناسق[8].

ثانيا-مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك

يشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع، و تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات التي تستخدمها الإدارة في تحليل القوائم المالية للوقوف عند مدى سلامة المركز المالي و ربحية المؤسسات، فضلا عن كونها الركيزة الأساسية في عملية التخطيط.

ويمكن ترتيب النسب المالية بوصفها مؤشرات لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية إلى تصنيفات عدة هي:

1- نسب السيولة:

وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة البنوك التجارية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، إذ يتوجب على البنوك توفير جزء من مواردها يكون على شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من طرف المودعين قد يعجز البنك عن مواجهته فيما إذا توسع في سياسات الاستثمار و الاقراض، و هناك العديد من مؤشرات السيولة أهمها:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني}(\%) = \frac{\text{الارصدة لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} X100$$

$$\text{نسبة السيولة القانونية}(\%) = 100X\frac{\text{النقدية + شبه النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

$$\text{نسبة النقدية الى اجمالي الودائع}(\%) = 100X\frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

$$\text{نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات}(\%) = 100X\frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

2- نسب الربحية:

تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والشركات، إذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية[9]، و تبين هذه النسب مدى قدرة البنوك على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها و لا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط بل هي تهم المودعين و الملاك و المقرضين أيضا[10].

و تتضمن نسب الربحية مؤشرات عدة من أهمها:

$$\text{معدل العائد على الودائع}(\%) = 100X\frac{\text{صافي الارباح (خصم بعد الضرائب)}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

$$\text{معدل عائد السهم}(\%) = 100X\frac{\text{صافي الارباح}}{\text{عدد الأسهم}}$$

$$\text{معدل هامش الربح}(\%) = 100X\frac{\text{هامش الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

$$\text{معدل العائد على الموارد}(\%) = 100X\frac{\text{صافي الارباح}}{\text{إجمالي الودائع} + \text{حق الملكية}}$$

$$\text{معدل العائد على حق الملكية}(\%) = 100X\frac{\text{صافي الارباح}}{\text{حق الملكية}}$$

$$\text{معدل العائد إلى الايرادات}(\%) = 100X\frac{\text{صافي الارباح}}{\text{إجمالي الايرادات}}$$

$$\text{معدل العائد على رأس المال المدفوع}(\%) = 100X\frac{\text{صافي الارباح (بعد الضرائب)}}{\text{رأس المال المدفوع}}$$

3- نسب ملاءة رأس المال:

تبين ملاءة رأس المال في أي بنك مدى توافر الأموال لمواجهة احتياجات البنك من الأصول الثابتة فضلا عن مواجهة المخاطر المحتملة من استخدام الأموال، لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في أي بنك يعد من الأمور الضرورية لزيادة ثقة المودعين[11].

و تبوب نسب ملاءة رأس المال إلى عدة من أهمها:

$$\text{نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية}(\%) = 100X\frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الاستثمارات في الاوراق المالية}}$$

$$\text{نسبة حق الملكية إلى اجمالي الموجودات}(\%) = 100X\frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

$$\text{نسبة حق الملكية إلى اجمالي القروض الممنوحة}(\%) = 100X\frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي القروض الممنوحة}}$$

$$\text{نسبة حق الملكية إلى اجمالي الودائع}(\%) = 100X\frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

4- نسب توظيف الأموال:

تقوم نسب توظيف الأموال بقياس أداء البنوك في استخدام الأموال المتاحة و العائد على الاستثمار و في شتى المجالات و من بين أهم هذه النسب التي تقيس كفاءة البنك في توظيف الأموال هي[12]:

$$\text{معدل توظيف الموارد}(\%) = \frac{\text{اجمالي الاستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع + حق الملكية}} X100$$

$$\text{نسبة إجمالي القروض إلى اجمالي الودائع}(\%) = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} X100$$

$$\text{معدل إستثمار الودائع}(\%) = \frac{\text{اجمالي الاستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع}} X100$$

$$\text{نسبة إجمالي الايرادات إلى إجمالي الاستثمارات}(\%) = \frac{\text{إجمالي الايرادات}}{\text{إجمالي الاستثمارات}} X100$$

$$\text{نسبة إجمالي الايرادات إلى إجمالي الموجودات}(\%) = \frac{\text{إجمالي الايرادات}}{\text{إجمالي الموجودات}} X100$$

$$\text{نسبة الاعائد على إجمالي محفظة القروض}(\%) = \frac{\text{العوائد المحصلة من القروض}}{\text{إجمالي القروض}} X100$$

ثالثا- تحليل و تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار

من خلال هذه الدراسة سوف يتم التطرق إلى نشأة و أهداف البنك الإسلامي للاستثمار و التمويل، بالإضافة إلى التعرف إلى القوائم المالية للبنك الإسلامي و حساب مؤشرات الأداء المالي من ثم تحليلها و تقييمها خلال فترة الدراسة (2009-2014).

1- نشأة البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار و أهدافه:

1-1- نشأة البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار[13]:

تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية و سجل بصفة شركة مساهمة عامة محدودة في سجل الشركات بتاريخ 1978/11/28 تحت رقم (124) و ذلك حسب متطلبات قانون الشركات الساري المفعول آنذاك و طبقا لأحكام قانون البنك الإسلامي الأردني المؤقت رقم (13) لسنة 1978 الذي حل محله القانون رقم (62) لسنة 1985و الذي تم إلغاؤه بموجب قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 الساري المفعول اعتبارا من 2000/08/02، و الذي اشتمل على فصل خاص بالبنوك الإسلامية.

و يتكون البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار من (70) فرعا و (16) مكتبا مصرفيا في نهاية العام 2014، و يقوم بتشغيل (2051) موظفا بحسب التقرير الرسمي لعام 2014.

1-2-أهداف البنك:

يعمل البنك على تحقيق أهداف رأس المال من خلال ما يأتي:

-تحقيق معدل مرض على رأس المال دون المساس بالملاءة المالية، وتحقيق معدل عائد مقبول على حقوق الملكية.

- الوصول برأس المال إلى الحد المطلوب حسب متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية و توجهات الجهات الرقابية.

- توفير رأس مال كاف للتوسيع في منح التمويلات و الاستثمارات الكبيرة و بما ينسجم و تعليمات البنك المركزي، و كذلك مواجهة أي مخاطر مصرفية .

- كما يقوم البنك بإدارة مخاطره المصرفية المتنوعة من خلال إتباع إجراءات شاملة للمخاطر، و بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا من أجل تحديد و قياس و متابعة و مراقبة فئات المخاطر ذات الصلة و إعداد تقارير عنها و الاحتفاظ بها، حيث يلزم برأس مال كاف للوقاية من هذه المخاطر، و تأخذ هذه الإجراءات في الحسبان الخطوات الملائمة للالتزام بالنواحي الشرعية.

1-3-تطور الوضع المالي في البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار للمدة (2009-2014):[14]

يمكن عرض تطور الوضع المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار من خلال عرض مختلف القوائم المالية له خلال فترة الدراسة (2009-2014).

1-3-1- تطور صافي الأرباح: يتمثل صافي الأرباح في إجمالي دخل البنك مطروحا منه إجمالي المصروفات و ضريبة الدخل، فهو يعد من مصادر التمويل الذاتية للبنك.

و يمكن عرض تطور صافي الأرباح خلال الفترة المدروسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور صافي الأرباح خلال الفترة (2009-2014)

الوحدة: مليون دينار أردني

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
صافي الأرباح	28,9	29,1	28,3	36,4	45,1	45,1
مقدار التغير	-	0,2	0,6-	7,2	16,2	16,2
نسبة التغير %	-	0,69	2,076-	24,91	56,05	56,05

المصدر: البنك الإسلامي الأردني، التقارير السنوية للفترة(2009-2014)

من خلال الجدول نلاحظ أن صافي الأرباح عرفت نموا متزايدا خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2013 و التي قدرت ب45,1 مليون دينار أردني، و بمقدار تغير 16,2 مليون دينار و بنسبة تغير قدرها 7,2%، و حافظت على نفس وتيرة في عام 2014، و عرفت 2011 تراجعا في صافي الأرباح، و نفسر ذلك لرغبة البنك في زيادة أرباحه باعتبارها مصدر للتمويل الذاتي.

1-3-2- تطور رأس المال المدفوع: إن رأس المال هو المصدر الذي تتدفق منه الموارد للبنك، و به يتم تأسيس البنك، و إيجاد الكيان الاعتباري له، و تجهيزه لكي يبدأ في ممارسة نشاطه، و توفير كافة المستلزمات الاولية.

ويمكن عرض تطور رأس المال المدفوع خلال الفترة المدروسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور رأس مال البنك المدفوع خلال الفترة (2009-2014)

الوحدة: مليون دينار أردني

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رأس مال البنك المدفوع	100	100	100	125	125	150
مقدار التغير	-	0	0	25	0	50
نسبة التغير %	-	0	0	25	0	50

المصدر: البنك الإسلامي الأردني، التقارير السنوية للفترة(2009-2014)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال المدفوع قد ازداد في النصف الأول من مدة الدراسة الممتدة من 2009 إلى 2012 بـ25مليون دينار أردني و بنسبة تغير قدرها 25%، و عرفت الفترة من 2012 إلى غاية 2014 زيادة مضاعفة قدرت بـ50 مليون دينار أردني و بنسبة تغير قدرها 50%، و يرجع سبب الزيادة في عام 2009 إلى تنفيذ قرار الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ2009/07/27 و المتمثل في زيادة رأس المال المدفوع بـ25%، كذلك نفس الشيء بالنسبة لعامي 2012 و 2014 و يمكن إرجاع ذلك إلى القرارات و المتمثلة في زيادة طرح أسهم جديدة للاكتتاب و هذ اناتج عن ثقة المتعاملين معه.

1-3-3- تطور إجمالي الموجودات: تتمثل إجمالي موجودات البنك في مختلف البنود داخل الميزانية بالإضافة إلى البنود خارج الميزانية و المتمثلة في الاستثمارات المقيدة، سندات المقارضة بالإضافة إلى الاستثمار بالوكالة.

و يمكن عرض التغيرات في إجمالي الموجودات خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور إجمالي الموجودات خلال الفترة (2009-2014)

الوحدة: مليون دينار أردني

السنوات		2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الموجودات		2471,7	2880,8	3149,8	3275,5	3522,4	3855,2
مجموع البنود داخل الميزانية		2183,1	2603,7	2898,3	3020,5	3281,6	3554,7
البنود خارج الميزانية	الاستثمارات المقيدة	52,2	38,1	32,6	34,7	26,8	27,4
	سندات المقارضة	226,9	229,5	209,4	220,3	214,0	270,1
	الاستثمار بالوكالة	9,5	9,5	9,5	-	-	3,0
مقدار التغير في إجمالي الموجودات		-	409,4	678,1	803,8	1050,7	1383,5
نسبة التغير في إجمالي الموجودات (%)		-	16,56	27,43	32,52	42,50	55,97

المصدر: البنك الإسلامي الأردني، التقارير السنوية للفترة(2009-2014)

عرفت إجمالي الموجودات خلال فترة الدراسة تطورا ملحوظا، فقد سجلت أدنى قيمة لها في عام2009 بمقدار2448,1 مليون دينار بعد ذلك واصلت الارتفاع إلى أن سجلت أعلى قيمة لها عام 2014 بمقدار 3855,2 مليون دينار، و يمكن تفسير هذا الارتفاع بالزيادة المتوازية للبنود داخل الميزانية و البنود خارج الميزانية، حيث سجلتا على التوالي في عام 2009 ما مقداره 2183,1 مليون دينار و 288,6 مليون دينار، فيما شهدت هذه البنود ارتفاعا بعد ذلك، حيث سجلت في عام 2014 على التوالي ما مقداره 3554,7 مليون دينار و 300,5 مليون دينار.

1-3-4- تطور حقوق الملكية: إن حقوق الملكية في البنوك الإسلامية هي مقدار ما تبقى من اصول البنك بعد استبعاد خصومها و حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء.

و يمكن عرض التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة المدروسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): عرض التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة (2009-2014)

الوحدة: مليون دينار أردني

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حقوق الملكية	177	194	207	229	255	282
مقدار التغير	-	17	30	52	78	105
نسبة التغير %	-	9,6	16,94	29,37	44,06	59,32

المصدر: البنك الإسلامي الأردني، التقارير السنوية للفترة(2009-2014)

نلاحظ من الجدول زيادة في حقوق الملكية بمبالغ مالية كبيرة و نسب متسلسلة النمو خلال فترة الدراسة، حيث وصل مقدار التغير سنة 2014 إلى 105 مليون دينار أردني، و بنسبة تغير 59,32 %، مقارنة بسنة 2009، و هذه الزيادة ناتجة عن الارتفاع في رأس المال المدفوع و الاحتياطات و الارباح المدورة، و هذا ما يعكس قدرة البنك على تمويل جانب كبير من استثماراته من مصادره الذاتية مما يقلل من تعرضه لمخاطر الائتمان.

1-3-5- تطور إجمالي الودائع: لاشك أن كل بنك يحتاج إلى مصادر مالية لتمويله، فرأس مال البنك نسبته تعتبر ضئيلة بالنسبة لمجموع الأموال التي يستخدمها، لذلك فالودائع البنكية تعتبر من أهم مصادر الأموال في البنوك عموما، و الودائع النقدية تتنوع في البنوك الإسلامية من حيث وقت استردادها إلى نوعين حسابات جارية و حسابات استثمارية، و يقوم الحساب الجاري على أساس قاعدة الخراج بالضمان فهو مضمون على البنك، أما حسابات الاستثمار

في البنك الإسلامي فهي جوهر عمله و عملياتيه و تخضع لقاعدة الغرم بالغنم، ومن ثم لا يضمنها البنك إلا بشروط.

و يمكن عرض التطور في إجمالي الودائع خلال الفترة المدروسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور إجمالي الودائع للفترة(2009-2014)

الوحدة: مليون دينار أردني

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الودائع	2210,00	2591,70	2708,11	2956,07	2880,49	3266,20
مقدار التغير	-	381,7	498,11	746,07	670,49	1056,2
نسبة التغير %	-	17,27	22,53	33,75	30,33	47,79

المصدر: البنك الإسلامي الأردني، التقارير السنوية للفترة(2009-2014)

من الجدول اعلاه نلاحظ أن حجم إجمالي الودائع في البنك الإسلامي محل الدراسة في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة، حيث بلغ أعلى مقدار للتغير في إجمالي الودائع 1056,2 مليون دينار أردني، و بنسبة تغير قدرها 47,79% خلال عام 2014 مقارنة بعام 2009، و يعود سبب التطور المتزايد في حجم إجمالي الودائع لكونه يعمل على جذب المزيد من المتعاملين و ذلك يعود لثقة المتعاملين فيه، بالإضافة إلى تنوع الخدمات المصرفية التي يقدمها و تعدد مجالات الاستثمار لتوظيف الاموال المتاحة له .

1-3-6- تطور النقد في الصندوق ولدى البنوك الاخرى: يتمثل هذا البند في النقد و الأرصدة النقدية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر، و تتضمن النقد في الخزينة و أرصدة لدى البنك المركزي الأردني بالإضافة أرصدة بنوك و مؤسسات مصرفية.

و يمكن عرض التطورات في النقد في الصندوق ولدى البنوك الاخرى خلال الفترة المدروسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور النقد في الصندوق ولدى البنوك الاخرى للفترة (2009-2014)

الوحدة: مليون دينار أردني

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نقد في الخزينة	39,5	44,16	50,02	88,08	92,01	97,02
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	731,74	943,90	1165,98	565,3	771,9	946,61
أرصدة بنوك و مؤسسات مصرفية	101,62	127,72	111,52	70,70	71,15	61,10
إجمالي النقد في الصندوق ولدى البنوك الاخرى	872,86	1115,78	1327,7	724	935,06	1104,72
مقدار التغير	-	242,92	454,84	-148,86	59,2	231,86
نسبة التغير %	-	27,83	52,1	17,05-	6,78	26,56

المصدر: البنك الإسلامي الأردني، التقارير السنوية للفترة(2009-2014)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن إجمالي النقد في الصندوق و لدى البنوك الاخرى في تزايد مستمر وسجل أعلى قيمة له سنة 2011 و بمقدار 1327,7 مليون دينار أردني و بمقدار تغير 454,84 مليون دينار أردني و بنسبة تغير 52,1%، و عرف إجمالي النقد في الصندوق و لدى البنوك الأخرى في العام 2012 انخفاضا شديدا بمقدار تغير -148,86 مليون دينار أردني و يمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى التراجع في كل من أرصدة البنك لدى البنك المركزي الأردني و أرصدة بنوك و مؤسسات مصرفية و بقيم على التوالي 565,3 مليون دينار أردني و 70,70 مليون دينار أردني، و بعدها عاودت إجمالي النقد في الصندوق و لدى البنوك الأخرى ابتداءً من سنة 2013.

1-3-7- تطور إجمالي الإيرادات: تتمثل الإيرادات في مجمل الإيرادات النقدية الداخلة للبنك، و تتكون مجمل الإيرادات من إيرادات بيوع مؤجلة (مرابحة، استصناع، بيع، تقسيط، سلم)، إيرادات تمويلات (مضاربة، مشاركة)، إيرادات موجودات مالية محتفظ بها للاستحقاق، إيرادات عقارات، إيرادات عقارات مؤجرة و إجارة منتهية بالتمليك، إيرادات استثمارات أخرى، إيرادات خدمات مصرفية، إيرادات أخرى.

و يمكن عرض التغيرات في الإيرادات خلال الفترة المدروسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تحليل إجمالي الإيرادات خلال الفترة (2009-2014)

الوحدة: مليون دينار أردني

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الإيرادات	99,74	109,91	120,16	155,31	179,36	181,96
مقدار التغير	-	10,17	20,42	55,57	79,62	82,22
نسبة التغير %	-	10,19	20,47	55,68	79,82	82,43

المصدر: البنك الإسلامي الأردني، التقارير السنوية للفترة(2009-2014)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، فقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2014 و المقدرة بـ181,96 مليون دينار أردني و بنسبة تغيير قدرها 82,43%، و السبب في المعدلات المتصاعدة للإيرادات هو الزيادة المستمرة في إيرادات البيوع المؤجلة و كذلك لوزنها الكبير في تشكيل إجمالي الإيرادات و التي بلغت ما نسبته 72,88% خلال العام 2014، أما باقي الإيرادات فقد كان لها مشاركة ضئيلة في تكوين إجمالي الإيرادات.

1-3-8- تحليل الاستثمارات: و تتضمن إجمالي الاستثمارات في البنود التالية:

- ذمم بيوع مؤجلة (مرابحة، استصناع، بيع تقسيط، سلم).
- تمويلات (مضاربة، مشاركة).
- استثمارات في بضائع و سلع.
- أوراق مالية متاحة للبيع.
- استثمارات في شركات تابعة حليفة.
- استثمارات في التأجير و إجارة منتهية بالتمليك.
- استثمارات في عقارات.
- استثمارات في المحافظ الاستثمارية.
- استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

و يمكن عرض التغيرات في إجمالي الاستثمارات خلال الفترة المدروسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(08): تحليل إجمالي الاستثمارات خلال الفترة (2009-2014)

الوحدة: مليون دينار أردني

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الاستثمارات	1257,746	1425,39	1404,01	2130,84	2217,76	2321,62
مقدار التغير	-	167,644	146,264	873,094	960,014	1063,874
نسبة التغير %	-	13,32	11,62	60,41	76,32	84,58

المصدر: البنك الإسلامي الأردني، التقارير السنوية للفترة(2009-2014)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إجمالي الاستثمارات سجلت معدلات متزايدة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 و التي قدرت بـ2321,62 مليون دينار أردني، أما مقدار التغير في إجمالي الاستثمارات فقدر بـ 1063,874 مليون دينار أردني في عام 2014 مقارنة سنة 2009، و بنسبة تغيير بلغت 84,58% مقارنة بسنة 2009، أما سنة 2011 فقد عرفت تراجعا بالمقارنة بسنة 2010 و الذي قدر بـ1404,01 مليون دينار أردني، و يمكن تفسير التغيرات التي سجلتها إجمالي الاستثمارات أي الزيادة المتتالية في إجمالي الاستثمارات إبتداءً من 2012 إلى غاية 2014، بالإرتفاع المتواصل في قيم ذمم بيوع مؤجلة (مرابحة، استصناع، بيع تقسيط، سلم) حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2014 و الذي قدرت بـ1772,7 مليون دينار أردني، بالإضافة إلى استثمارات في التأجير و إجارة منتهية بالتمليك و التي سجلت ما قيمته 415,31 مليون دينار خلال عام 2014.

الزيادة في حجم الاستثمار راجع لقدرة البنك في التوسع في مجالات الاستثمار، أي تنويعه في مختلف الصيغ التقليدية و الإسلامية و هذا ما يجعل البنك أقل عرضة للمخاطر بمختلف أنواعها.

2-تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار للفترة (2009-2014):

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (09) إلى مؤشرات الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للمدة (2009-2014)، و من تلك البيانات يمكن معرفة تطور أداء البنك الإسلامي و على النحو التالي:

2-1- مؤشرات السيولة:

تمثلت مؤشرات السيولة المستخدمة في مؤشري نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات و نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع، و يمكن استعراض تطورهما خلال مدة الدراسة و كالآتي:

2-1-1- نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات:

أظهرت نسبة هذا المؤشر خلال فترة الدراسة (2009-2014) تراجعا ملحوظا، فبعد أن بلغت 0,4192 خلال العام 2011، سجلت انخفاضا محسوسا في العام 2012 بلغ 0,2223، و سبب هذا التراجع يعود إلى الانخفاض الشديد في النقدية من 1327,7 مليون دينار في عام 2011 إلى 724 مليون دينار في العام 2012، و بعدها عادت إلى الارتفاع من جديد حيث سجل المؤشر في العام 2014 ما قيمته 0,2865 و السبب في هذا الارتفاع هو الزيادة من جهة في قيمة النقدية من 724 مليون دينار في عام 2012 إلى 1104,72 مليون دينار في عام 2014، و الزيادة من جهة أخرى في إجمالي الموجودات من 3255,5 مليون دينار في عام 2012 إلى 3855,2 مليون دينار في عام 2014.

2-1-2- نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع:

أظهر هذا المؤشر تراجعا ملحوظا خلال فترة الدراسة (2009-2014)، فبعد أن بلغت نسبة هذا المؤشر ما قيمته 0,4902 في عام 2011، سجلت انخفاضا كبيرا في العام 2012 و التي بلغت 0,2449، ثم ارتفعت بشكل طفيف خلال السنوات المتبقية من الدراسة، و يمكن ارجاع هذا التراجع إلى الانخفاض الشديد في إجمالي الودائع من 1327,7 مليون دينار في العام 2011 إلى724 مليون دينار في العام 2012، و الشكل رقم (01) يبين تطور مؤشرات السيولة في البنك الاسلامي الاردني خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (01):مؤشرات السيولة للبنك الإسلامي الأردني للفترة(2009-2014)

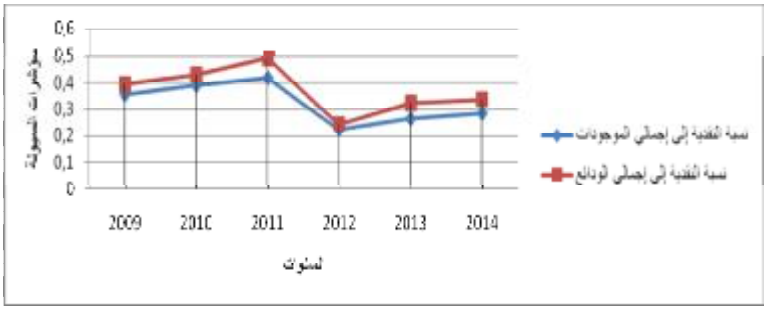

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الإسلامي الأردني للفترة (2009-2014)

2-2- مؤشرات الربحية:

تضمنت مؤشرات الربحية المستخدمة للتقييم مؤشرين هما، مؤشر العائد إلى الإيرادات و مؤشر نسبة العائد إلى حق الملكية:

2-2-1- مؤشر نسبة العائد إلى الإيرادات:

أظهرت البيانات المتعلقة بهذا المؤشر الثبات النسبي له خلال فترة الدراسة (2009-2014)، و عرفت هذه الفترة تغييرا طفيفا في قيمة المؤشر، فقد سجل هذا المؤشر أعلى قيمة له في العام 2009 أي ما مقداره 0,289، بعدها أخذها المؤشر في التراجع حتى بلغ في العام 2014 ما يقارب0,247، و جاء ذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات بشكل واضح من 99,74 مليون دينار في عام 2009 إلى 181,96 مليون دينار في عام 2014، و في المقابل عرف صافي الأرباح ارتفاعا ملحوظا من 28,9 مليون دينار في عام 2009 إلى 45,1 مليون دينار في عام 2014.

2-2-2- مؤشر نسبة العائد إلى حق الملكية:

عرفت نسبة هذا المؤشر تذبذبا طفيفا خلال فترة الدراسة (2009-2014)، فقد سجل هذا المؤشر أدنى قيمة له في العام 2011 قدربـ0,136 و يعود سبب هذا التراجع إلى الانخفاض في حجم الودائع و التي قدرت بـ2708,11 مليون دينار، و في المقابل سجل أعلى قيمة لها في العام 2013 و التي قدرت بـ0,178 و يعود سبب هذا الارتفاع إلى الزيادة الملحوظة من جهة في صافي الأرباح و التي قدرت بـ45,1 مليون دينار مقارنة بـ 36,4 مليون دينار خلال العام 2012 و الانخفاض في حجم الودائع من جهة أخرى و التي تمثلت قيمتها بـ2880,49 مليون دينار مقارنة بـ29566,07 مليون دينار للعام 2012، و الشكل رقم (02) يبين تطور مؤشرات الربحية في البنك الإسلامي الأردني خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (02):مؤشرات الربحية للبنك الإسلامي الأردني للفترة(2009-2014)

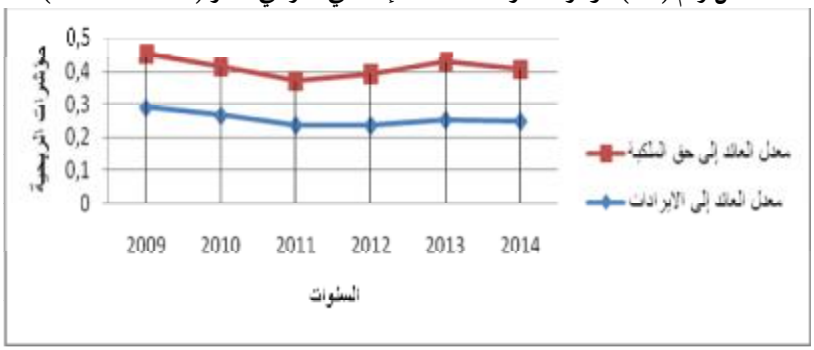

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الإسلامي الأردني للفترة (2009-2014)

2-3- مؤشرات ملاءة رأس المال:

تم الاعتماد على مؤشرين لاحتساب ملاءة رأس في البنك الإسلامي الأردني موضوع الدراسة، تمثل المؤشر الاول في نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات و المؤشر الثاني تمثل في نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع:

2-3-1- مؤشر نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات:

شهدت فترة الدراسة (2009-2014) استقرارا نسبيا في هذا المؤشر، فسجل نسبة مقدارها 0,0732 في عام 2009، ثم 0,0703 في عام 2012، حتى بلغت 0,0731 عام 2014 و تحققت تلك النتائج بسبب ارتفاع الموجودات و حقوق الملكية بالمعدلات نفسها تقريبا، فارتفعت إجمالي الموجودات من 2448,1 مليون دينار في عام 2009 إلى 3855,2 مليون دينار في عام 2014، و ارتفعت كذلك حقوق الملكية من 177 مليون دينار إلى 282 مليون دينار للمدة نفسها.

2-3-2- مؤشر نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع:

تماثل سلوك هذا المؤشر مع سلوك المؤشر السابق، فقد شهدت فترة الدراسة (2009-2014) استقرارا نسبيا في هذا المؤشر، حين تراوحت بين 0,0800 في عام 2009 و بين 0,0774 في عام 2012، وبعدها أخذت النسبة بالارتفاع الطفيف حيث وصلت إلى 0,0863 فيعام 2014 و نتج ذلك بسبب ارتفاع حجم الودائع و حقوق الملكية بالمستوى نفسه تقريبا، فارتفعت الودائع من 2210 مليون دينار في عام 2009 إلى 3266,2 مليون دينار في عام 2014، و ارتفعت كذلك حقوق الملكية من 177 مليون دينار إلى 282 مليون

دينار للمدة نفسها، و الشكل رقم (03) يبين تطور مؤشرات ملاءة رأس المال في البنك الإسلامي الأردني خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (03):مؤشرات ملاءة رأس المال للبنك الاسلامي الاردني للفترة(2009-2014)

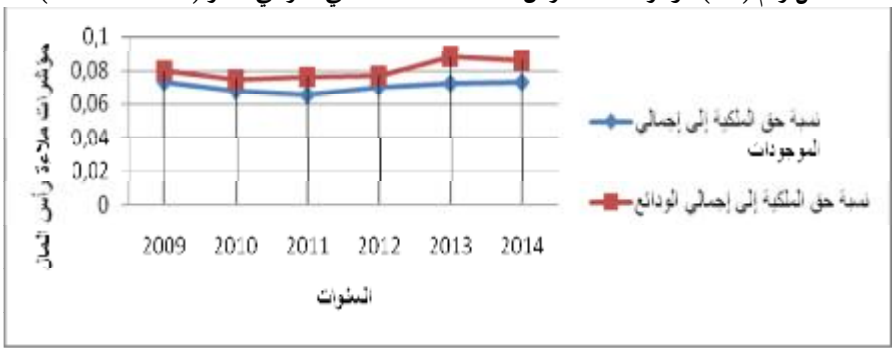

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الإسلامي الأردني للفترة (2009-2014)

2-4- مؤشرات توظيف الأموال:

تم الاعتماد على مؤشرين لقياس أداء البنك الإسلامي الأردني في توظيف الأموال المتاحة لها، تمثل المؤشر الاول في نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات، فيما تمثل المؤشر الثاني في نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الودائع.

2-4-1- مؤشر نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات:

شهدت فترة الدراسة (2009-2014) استقرارا نسبيا في هذا المؤشر، فسجل نسبة مقدارها 0,0793 في عام 2009 و حافظ على نفس وتيرة النمو على طول فترة الدراسة حيث سجل 0,0783 في عام 2014، وسبب هذا الاستقرار هو النمو في إجمالي الإيرادات و الاستثمارات بالمستوى نفسه تقريبا، فارتفعت الإيرادات من 99,74 مليون دينار في عام 2009 إلى 181,96 مليون دينار في عام 2014، و ارتفعت كذلك إجمالي الاستثمارات من 1257,746 مليون دينار إلى 2321,62 مليون دينار للمدة نفسها.

2-4-2- مؤشر نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع:

شهد النصف الأول من فترة الدراسة استقرارا نسبيا فيها حين تراوحت بين 0,569 في عام 2009 و بين 0,518 في عام 2011، و خلال النصف الثاني من الدراسة أخذت النسبة بالارتفاع الطفيف حتى وصلت إلى 0,710 في عام 2014، و نتج ذلك بسبب ارتفاع

حجم الودائع و حجم حقوق الملكية بالمستوى نفسه تقريبا، فارتفعت الودائع من 2210 مليون دينار في عام 2009 إلى 3266,2 مليون دينار في عام 2014 و في المقابل ارتفعت حقوق الملكية من 177 مليون دينار إلى 282 مليون دينار لنفس المدة، و الشكل رقم (04) يوضح التطورات في مؤشري ملاءة رأس المال في البنك الإسلامي الأردني خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (04):مؤشرات توظيف الأموال للبنك الإسلامي الأردني للفترة(2009-2014)

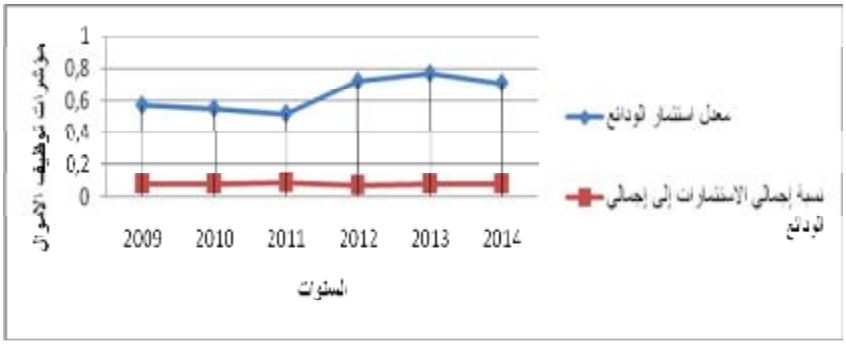

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الإسلامي الأردني للفترة (2009-2014)

الجدول رقم (08): مؤشرات الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار للفترة (2009-2014)

السنوات	مؤشرات الربحية		مؤشرات السيولة		مؤشرات ملاءة رأس المال		مؤشر توظيف الاموال	
	المؤشر (1)	المؤشر (2)	المؤشر (1)	المؤشر (2)	المؤشر (1)	المؤشر (2)	المؤشر (1)	المؤشر (2)
2009	0,3565	0,3949	0,289	0,163	0,0732	0,0800	0,0793	0,569
2010	0,3903	0,4305	0,264	0,150	0,0678	0,0748	0,0771	0,549
2011	0,4192	0,4902	0,235	0,136	0,0653	0,0764	0,0855	0,518
2012	0,2223	0,2449	0,234	0,158	0,0703	0,0774	0,0728	0,720
2013	0,2654	0,3246	0,251	0,178	0,0723	0,0885	0,0808	0,769
2014	0,2865	0,3382	0,247	0,159	0,0731	0,0863	0,0783	0,710

المصدر: احتسب بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للبنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار للفترة (2009-2014)

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة قمنا بتقييم و تحليل الوضعية المالية للبنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار، و ذلك من خلال عرض القوائم المالية للمدة (2009-2014)، و تحليلها و التعرف على مواطن الضعف و القوة فيها بالإضافة إلى حساب مؤشرات الأداء المالي و حسابها و تقييمها، و خلصت دراستنا إلى بعض النتائج أبرزها ما يلي:

1- يلتزم البنك الإسلامي الأردني بترسيخ قيم المنهج الإسلامي بالتعامل مع الجميع وفق أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية خدمة لمصلحة المجتمع العامة.

2- يحرص البنك على تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح المتعارضة في البنك من مساهمين، و مستثمرين و ممولين و موظفين، أي أنه يسعى لتحقيق مبادئ الحوكمة.

3- عرف رأس المال المدفوع للبنك نموا بشكل متزيد و مستمر، فالبنك يحسب كفاية رأس المال بالاعتماد على معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الصدر عن البنك المركزي الإسلامي و هذا امتثالا لمقررات لجنة بازل، فرأس مال البنك يجعله قادرا على تغطية التزاماته.

4- عرفت إجمالي موجودات البنك تطورا مستمرا خلال فترة الدراسة، و هذا ناتج عن توسع البنك في توظيفاته خارج الميزانية و المتمثلة في الاستثمارات المقيدة و سندات المقارضة و الاستثمار بالوكالة.

5- حقوق الملكية في البنك عرفت نموا متزايدا، و هذا ما يفسر قدرة البنك على تمويل جانب كبير من استثماراته من أمواله الخاصة و بدون الاعتماد على القروض سواء كانت بنكية أو سندية.

6- عرفت إجمالي الودائع في البنك خلال فترة الدراسة نموا و تزايدا بشكل مستمر، و هذا ناتج عن ثقة المتعاملين بالبنك الامر الذي يزيد من جذب المزيد من الودائع و تعدد مجالات الاستثمار لتوظيف الاموال المتاحة له.

7- عرفت إجمالي الإيرادات خلال فترة الدراسة تطورا ملحوظا و هذا ناتج عن تعدد مجالات البنك لتحصيل الإيرادات، باعتبار أن الزيادة في معدلات الإيرادات ناتجة عن إيرادات البيوع المؤجلة لوزنها الكبير في تشكيل إجمالي الإيرادات.

8- سجلت إجمالي الاستثمارات خلال فترة الدراسة معدلات متزايدة و ذلك لتنوع مجالات استثمارات البنك، و نتجت هذه الزيادة عن الارتفاع المتواصل في قيم ذمم البيوع المؤجلة (مرابحة، استصناع، بيع تقسيط، سلم).

9- عرفت مؤشرات الأداء المالي تغيرات متباينة و لكنها طفيفة، و كذلك اعتماد البنك على مصادره الداخلية بشكل كبير في تمويل استثماراته و دون اللجوء إلى القروض.

التوصيات:

1- السعي لنشر لثقافة الوعي المصرفي الإسلامي.

2- تشجيع المدخرين على إيداع أموالهم في البنوك الإسلامية و ذلك من خلال ابتكار أساليب تمويلية و استثمارية جديدة تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3- توسيع مجالات استثمارات البنك من خلال فتح رأسماله للاكتتاب و قيامه بدور أمين للاستثمار.

4- فتح رأسماله للاكتتاب للمساهمين الأجانب و ذلك بغرض تطوير و تدويل مجال الصيرفة الإسلامية.

الهوامش :

1- : علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني،" الحوكمة المؤسسة و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن،ط1، 2011، ص68-69.

2- عبد الحليم نصار القوارعة،" رقابة الكفاءة و الأداء"، ديوان المحاسبة الأردني، عمان، 1982، ص 21-22.

3- Robert Simons. performance measurement & control systems for implementing strategy.Prentice-hall .Washington . 2000. p:15.

4- محمد عبد الوهاب العزاوي، " نظام تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة المتوازنة"، مجلة الرشيد المصرفي، العدد الخامس، 2002، ص 14.

5- Jil. l. Wetmore and john .R. Brick.The Basi Risk Computer of Commercial Bank Stock Rituns.Journal of Business . 1998. P :73.

6-محمد عبد الوهاب العزاوي، " نظام تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة المتوازنة"، مرجع سبق ذكره، ص 14.

7- Peter S.Rose. Money and Capital Markets. Homewood 3.Richard D Irwin. 1997. P:64.

8 - William H.Baughn and Charles E.Walker.The Bankers Hand- book. Homewood3. Business on Irwin.1989.p: 83.

9-محمد علي إبراهيم العامري،" الإدارة المالية"، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص115.

10-مصطفى كمال السيد طايل،" القرار الاستثماري في البنوك الاسلامية"، مطبعة غباشي، مصر، 2006، ص9.

11-محمود عبد السلام،" لجنة بازل بين التوجهات القديمة و الحديثة"، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، المجلد الرابع، العدد الأول، 1996، ص 17-18.

12- نصر حمود مزنان فهد،" أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، الطبعة 1، 2009، ص66-68.

13-تقرير البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار لسنة 2014.

14-تقارير البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار للمدة (2009-2014).